# دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري

**باحث الماجستير**

**نور حسن محمد ابو خمرة**

جامعة ازاد الاسلامية اصفهان (خوراسكان) / محاسبة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

البريد الإلكتروني Email : noor91hassan91@gmail.com

**الكلمات المفتاحية:** دور . محاسبة. قضاء. فساد. مال. ادارة.

**كيفية اقتباس البحث**

ابو خمرة ، نور حسن محمد ، دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

**هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.**

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

# The role of forensic accounting in reducing financial and administrative corruption

**Master's Researcher**
**Nour Hassan Mohammed Abu Khumra**
Islamic Azad University Isfahan (Khoraskan) / Accounting
Ministry of Higher Education and Scientific Research / Department of Scholarships and Cultural Relations

**Keywords** : Role, Accounting, Judiciary, Corruption, Finance, Management.

**How To Cite This Article**
Abu Khumra, Nour Hassan Mohammed, The role of forensic accounting in reducing financial and administrative corruption, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

**This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

**Abstract** : Countries are keen to combat financial and administrative corruption because it constitutes a serious scourge in all fields of security, economy and development and leads to their collapse, which causes the country's progress to be hindered, its wealth to be plundered and the movement of construction, progress and economic prosperity to be prevented, in addition to the spread of this phenomenon causing the obstruction of the state's development path and the failure to achieve the goals it seeks in its work.Financial and administrative corruption has long-standing roots in Iraqi society. It permeates the infrastructure of the state, society, the civil service, and the pattern of social relations, slowing down the development of society and economic progress. Therefore, the Iraqi government must strengthen its capabilities by activating the role of transparency, issuing laws, and implementing them on the ground.In order to identify the causes of corruption and address them according to the law, and to build a sound and healthy society free from social ills, and to restore things to their correct state and keep pace with the progress of

countries in all aspects, it is noted that the majority of those causes were in reality financial causes resulting from accounting violations.This prompted the authorities responsible for preparing these studies and examinations to recommend the importance of discussing and analyzing development trends in many related fields, including transparency and disclosure of financial and non-financial information.It adopts a set of high-level accounting standards that align with the interests of shareholders and other stakeholders, enhancing their ability to make sound economic decisions regarding the future of their investments and the continuation of their activities within organizations.

**الملخص:** تحرص الدول على محاربة الفساد المالي والاداري لأنه يشكل آفة خطيرة في جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية ويؤدي الى انهيارها، مما يسبب اعاقة تقدم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران والتقدم والرفاهية الاقتصادية، فضلاً عن ان تفشي هذه الظاهرة يسبب عرقلة مسيرة تطور الدولة، وعدم تحقيق الأهداف التي تتوخاها في مسيرة عملها، ان الفساد المالي والاداري له امتدادات طويلة في المجتمع العراقي، فهو ينتشر في البنى التحتية في الدولة والمجتمع والجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية، فيبطئ من حركة تطور المجتمع والتقدم الاقتصادي، لذا يجب ان تعزز الحكومة العراقية من قدراتها من خلال تفعيل دور الشفافية واصدار القوانين وتطبيقها على ارض الواقع، حتى تتمكن من تحديد اسباب الفساد ومعالجته وفق القانون وبناء مجتمع سليماً معافى خالياً من الأمراض الاجتماعية، واعادة الأمور الى وضعها الصحيح ومواكبة عجلة تقدم الدول بكافة النواحي، ويلاحظ ان غالبية تلك الأسباب كانت في حقيقتها اسباباً مالياً ناتجة عن مخالفات محاسبية، الأمر الذي دعا الجهات المعنية بإعداد تلك الدراسات والفحوصات الى التوصية بأهمية مناقشة وتحليل اتجاهات التطور في كثير من المجالات ذات الصلة، من بينها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، وتبنى مجموعة من المعايير المحاسبية رفيعة المستوى وبما ينسجم مع مصالح حملة الأسهم والآخرين من اصحاب المصلحة، وتعزيز قابليتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة بشأن مستقبل استثماراتهم واستمرار نشاطاتهم في المنظمات.

**المقدمة:**

**أولاً- التعريف بموضوع البحث:** لم يكن الفساد وبتعدد انواعه بالظاهرة الجديدة على المجتمعات المعاصرة، كما سبق وأن بينا ذلك، ولكن هذه الظاهرة قد استفحلت في العصر الحديث، حيث

أصبحت سمة من سمات هذا العصر، وارتبطت بالوظيفة العامة في معظم الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية، وإن كانت تجد في الدول النامية مرتعاً لها، فقد انتشر الفساد في إنجلترا، وفرنسا، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول المتقدمة في الفترة التي سبقت الثورة الصناعية في أوربا، وحتى بعد الثورة الصناعية كما عانت معظم الدول النامية إن لم يكن كلها من الفساد ومنها مصر والعراق، والجزائر، وغيرهم.

**ثانياً- أهمية البحث:**

١-**الأهمية العلمية:** يتناول البحث موضوعاً من الموضوعات الحديثة نسبية والتي برزت أهميته منذ انهيار الشركات الكبرى، وزيادة الجرائم المالية والفساد المالي في الشركات على المستوى المحلي والعالمي، وكذلك ندرة البحوث العلمية والدراسات الاكاديمية في مجال المحاسبة القضائية، وكذلك تعلم مهارات المحاسب القضائي والتركيز على البحث والتقصي عن الفساد المالي.

٢- **الأهمية العملية:** تصميم استبانة للتعرف على دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي، وكذلك الحد من انتشار الفساد المالي في الشركات، وتأييد المحاسبة القضائية وتخفيض معدل جرائم الفساد المالي، وكذلك ترشيد احكام القضاء المتعلقة بالفساد المالي واساءة استخدام المال العام.

**ثالثاً- أهداف البحث:** يهدف البحث بشكل رئيسي الى معرفة دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي، وكذلك التعرف على المحاسبة القضائية من حيث النشأة والمفهوم، وتحديد الاساليب الاحتيالية المتسببة في حالات الفساد المالي، وتحديد ادوات المحاسبة القضائية التي تساعد الشركات أو المؤسسات في اكتشاف قضايا الفساد المالي.

**رابعاً- مشكلة البحث:** تنبع مشكلة البحث من وجود فساد مالي بحاجة الى نوع معين من المحاسبين ليقدموا المساعدة للوصول للحقائق المالية واعادة الحقوق الى اصحابها، فالقاضي يعجز عن اصدار حكمة في قضية ما حول مدى صحة الأوراق والمستندات وكشوف الحسابات المالية المقدمة، بحيث لا يستطيع الجزم بصحتها، لعدم قدرته على الالمام بها، وقد تتعلق وقائع النزاع بأمور فنية محاسبية تخصصية تفوق قدراته وامكاناته، ولكي لا يتهم القاضي بإنكار العدالة فقد خول له القانون، اللجوء الى الخبراء المحاسبيين ليساعدوه في اثبات وفك طلاسم الأرقام المقدمة.

**خامساً- منهج البحث المعتمد:** سنتبع في هذا البحث المنهج التحليلي والاستبيان من خلال معرفة الحقائق العلمية بالنسبة لموضوع البحث، وتحليلها والرجوع الى مصادرها الفقهية والقانونية بقدر تعلقها بالموضوع محل بحثنا.

**سادساً- خطة البحث:** اقتضت طبيعة البحث، ولأجل الاحاطة بجوانبه القانونية جميعها، النظرية منها والعملية والوقوف على معطياته المختلفة تقسيمه على مبحثين: نتناول في المبحث الاول: مفهوم الفساد المالي والاداري، وهذا المبحث نقسمه على مطلبين: نتناول في المطلب الاول: دور معايير المحاسبة الدولية في الوقاية من المخالفات المحاسبية، وفي المطلب الثاني ندرس: الاساليب الحديثة للحد من ممارسات المخالفات المحاسبية، أما المبحث الثاني نبين فيه: الجانب العملي، وبدوره يقسم على مطلبين، نبحث في المطلب الأول: تحليل الاستبيان واستخراج النتائج، وفي المطلب الثاني ندرس: وصف متغيرات الاستبانة وتشخيصها، تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة لأهم الاستنتاجات والمقترحات.

## المبحث الأول

## مفهوم الفساد المالي والاداري

ان ظاهرة الفساد والاداري تعرقل عملية البناء والتقدم في كافة المستويات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والثقافية لعموم ابناء المجتمع، فهي تهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل اداء المسؤوليات وانجاز الوظائف والخدمات، فهي تمثل انتهاك القوانين والانحراف عن تأدية الواجبات الرسمية لتحقيق مكسب مالي شخصي، ويعرف من خلال المفهوم الواسع بانه الاخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص، وكذلك هو اخضاع المصلحة العامة للمصالح الشخصية، وغالباً ما يكون عن طريق وسطاء ولا يكون مباشر.

### المطلب الأول

### دور معايير المحاسبة الدولية في الوقاية من المخلفات المحاسبية

عندما قرر مجلس اصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين، اجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية لتصبح معايير التقارير المالية الدولية، وكان يهدف من وراء هذا التغيير الى التقارب مع معايير المحاسبة الاميركية، وكذلك تلبية رغبة مجلس الشركات بالاتحاد الأوروبي بإصدار معايير محاسبية جديدة، تساعدها على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوروبي على غرار توحيد العملة الأوروبية، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغييرات التي حدثت، ولا سيما قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبية

تستند بشكل اساسي على معايير المحاسبة الدولية، وكذلك حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبيين، لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير، والتي كانت احد نتائجها ظهور المخالفات المحاسبية، ومن هذا المنطلق فقد رأي مجلس اصدار معايير المحاسبة الدولية، ادراج بعض التعديلات والتغييرات تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسة من ممارسات المخالفات المحاسبية، والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة، ومن أهم تلك التعديلات هي[١]:

١-العمل على الغاء غالبية البدائل المعالجة القياسية البديلة في سعايير المحاسبة الجديدة، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات، وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل، أو تضخيم الارباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الوحدة.

٢-إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي، ويعد هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة، فقد اتضح ان هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار، الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعبات أو تحريفات، لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار[٢].

٣-العمل على الغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير فضلاً عن ازالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير، الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد ان يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير[٣].

٤-ادخال التفسيرات الملحقة بالمعايير الى داخل المعايير نفسها بدلاً من فصلها في ملحق خاص بكل معيار، وبشكل عام يمكن القول ان المراجع الكفو يسعى عادة للحصول على ادلة اثبات كافية ومناسبة تثبت انه لم تحدث تحريفات أو اخطاء، وهنا لابد من الاشارة الى نقطة مهمة وهي انه ونتيجة للقيود الكامنة في عملية المراجعة، فإنه توجد مخاطر لا يمكن تجنبها في عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، نتيجة لممارسات المخالفات المحاسبية، فمن الممكن ان يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير المراجع، إلا ان هذا الأمر لا يعني فشل المراجع بالتمسك بالمبادئ الاساسية والاجراءات الضرورية للمراجعة، فأحياناً وعلى الرغم من التمسك بتلك المبادئ والاجراءات فأنه من الممكن اكتشاف بعض التجاوزات والتحريفات بالقوائم المالية[٤].

## المطلب الثاني

## الاساليب الحديثة للحد من ممارسات المخالفات المحاسبية

ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية، والتي اسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك وهيئة سوق المال الأمريكية بالتوصية بضرورة انشاء لجنة المنظمات المسجلة بها، مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد اتعابه، وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند ابداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها تلك الوحدات، ولهذا الأمر فقد اوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة انشاء لجنة للمراجعة، وفي عام ١٩٧٢ اصدرت هيئة سوق المال الأمريكية توصيات بإلزام المنظمات بإنشاء لجنة للمراجعة، وفي عام ١٩٧٨ الزمت بورصة نيويورك جميع الوحدات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجعة(٥).

وبعد الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق اسيا وامريكا اللاتينية وروسيا في اواخر القرن العشرين، والانهيارات المالية في العديد من اسواق العالم، وكذلك في ظل انفتاح اسواق المال العالمية وعولمة الأسواق والاعتماد على وحدات القطاع الخاص، لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم، والتوسع الهائل في حجم تلك الوحدات اصبحت هنالك حاجة ماسة الى وضع أسس ومعايير اخلاقية مهنية جديدة، وقد اطلق على تلك المعايير والأسس الاخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حكومة الشركات(٦).

تم خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق التقليل من عند البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة، أو تحديد الظروف التي يمكن ان تستعمل فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة، فإنها قد الغت في معاييرها المعالجة البديلة، ووضعت معالجة قياسية في اغلب معاييرها وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي الى ان المنظمة التي ستختار معالجة محاسبية معينة، تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في عام معين ستجبر فيما بعد، على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة(٧).

ان الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية يتم ذلك عن طريق(٨):

١-سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى الغاؤها وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو المنظمات البريطانية للاستعانة بجزئية بند الطوارئ، ولهذا الأمر

فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء بند الطوارئ بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ.

٢-تفعيل فرضية الثبات ويقصد بالثبات هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية، وهذا يعني انه متى ما اختارت منظمة ما سياسة محاسبية تناسبها في احد الأعوام، فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت.

٣-يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المخالفات المحاسبية التي يتبعها البعض، ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصداقية العالية.

٤-تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف اطيافهم، ويتم هذا الأمر عن طريق التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية لغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية.

٥- التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك وتشكيل لجنة الاخلاق المهنية التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك[٩].

لقد تناول الاطار القانوني والرقابي في العراق جانباً من المتطلبات الأساسية للإفصاح والشفافية الواجب الالتزام بها أو مراعاتها من قبل الشركات المساهمة، كما جاء في تعليمات النظام المحاسبي للشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٥ والتي أكدت على أهمية الافصاح في التقارير المالية الشركات ومنها الشركات المساهمة.

فضلاً عن ما جاءت به القاعدة المحاسبية رقم (٦) بشأن الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات والسياسات المحاسبية، والتي تضمنت اطاراً عاماً لما ينبغي الافصاح عنه في التقارير المالية، ومكملة في ذات الوقت لمتطلبات الافصاح الأخرى الواردة في القواعد المحاسبية، التي اصدرها أو سيصدرها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق مستقبلاً، حيث قدمت القاعدة المحاسبية رقم(٦) مجموعة من المبادئ والأحكام الأساسية التي ينبغي للشركات مراعاتها، عند تلبية متطلبات الافصاح الواردة فيها، وقد شملت متطلبات الافصاح الواردة في القاعدة المحاسبية رقم(٦) على ما يلي:

أ-اعداد الكشوفات التحليلية المرافقة للتقارير المالية الأساسية.

ب–التأكد على أهمية دور مراقب الحسابات في ابداء رأيه بشأن عدالة وصحة ما تعبر عن التقارير المالية للشركات.

ج–الافصاح عن السياسات والطرائق المحاسبية[١٠].

**المبحث الثاني**

**الجانب العملي**

تحليل الاستبيان واستخراج النتائج :

الدراسة التي تناولت موضوع البحث ، إذ بين الجدول رقم (١) أن حملة الدكتوراه تشكل النسبة الاكبر إذ بلغت 24.2% في حين تليها حملة البكالوريوس إذ بلغت النسبة 30.3% في حين تليها حملة الماجستير إذ شكلت نسبة 21.2% في حين تليها حملة الدبلوم إذ شكلت الاقل نسبة 6% الاقل في العينة . وهذا يدل على اهتمام كبير من قبل اصحاب العينة .

**جدول رقم (1) التحصيل الدراسي لأفراد عينة الدراسة**

| التحصيل الدراسي | | |
|---|---|---|
| التفاصيل | العدد | النسبة% |
| دبلوم | 2 | 6 |
| الماجستير | 7 | 21.2 |
| بكالوريوس | 10 | 30.3 |
| الدكتوراه | 14 | 42.4 |
| المجموع | 33 | 99.9 |

القسم الذي تعمل فيه عينة الدراسة : استكمالاً للمعلومات الشخصية والخبرة التي تتم فيها عينة الدراسة فقد تم الاستفسار منهم عن القسم والمجال الذي يعملون فيه ، وبين الجدول رقم (2) إذ شكلت النسبة الاكبر للمحاسبة والتي بلغت نسبتها 60.6 % ومن ثم تليها إدارة الأعمال الذي تبلغ نسبته 18.1% والنسبة التي تليها أخرى قد بلغت 9% وقد تلتها النسبة الاقل في العينة 6% والتي كانت من الاقتصاد .

**جدول رقم (2) تخصص افراد عينة الاستبيان**

| التخصص | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| محاسبة | 22 | 66.6 |
| ادارة اعمال | 6 | 18.1 |
| اقتصاد | 2 | 6 |
| أخرى | 3 | 9 |
| المجموع | 33 | 99.7 |

العمر : تشكل الفئة العمرية لعينة الدراسة من 10سنوات فاكثر النسبة الاكبر ، إذا بلغت 39.3% وثم تليها الفئة العمرية الأخرى والذي شكلت نسبة 33.3% ثم تليها الفئة العمرية التي شكلت النسبة الاقل والتي هي من 5– 10 سنوات والتي بلغت نسبتها 27.2% .

**جدول رقم (3) خبرة افراد عينة الاستبيان**

| عدد السنوات | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| من 10 سنوات فأكثر | 13 | 339 |
| من 5–10سنوات | 9 | 27.2 |
| أخرى | 11 | 33.3 |
| المجموع | 33 | 99.8 |

**وصف متغيرات الاستبانة وتشخيصها**

يشير الجدول رقم (4) إلى التحليل الاحصائي لاستجابات افراد العينة البحث وتشخيصها إذ بين الجدول الوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة .

**الجدول (4) استجابات افراد العينة على فقرات الاستبانة / n=33**

| ت | السؤال | المقياس الخماسي إجابات إجمالي العينة | | | | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 | | | |
| 1 | | 15 | 16 | 2 | 0 | 0 | 4.39 | 0.60 | 93.3% |
| 2 | | 10 | 16 | 5 | 2 | 0 | 4.03 | 0.85 | 78.7% |
| 3 | | 7 | 17 | 5 | 2 | 2 | 3.75 | 1.06 | 72.7% |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | | 14 | 16 | 1 | 0 | 0 | 4.39 | 0.56 | 96.9% |
| 5 | | 21 | 10 | 2 | 0 | 0 | 4.57 | 0.61 | 93.9% |
| 6 | | 21 | 8 | 4 | 0 | 0 | 4.52 | 0.71 | 87.8% |
| 7 | | 19 | 12 | 2 | 0 | 0 | 4.52 | 0.61 | 93.9% |
| 8 | | 13 | 17 | 1 | 2 | 0 | 4.24 | 0.80 | 90.9% |
| 9 | | 10 | 16 | 4 | 3 | 0 | 4 | 0.90 | 78.7% |
| 10 | | 16 | 12 | 2 | 2 | 1 | 4.21 | 1.02 | 84.8% |
| | | | | | | | | | |
| | المجموع | | | | | | 42.64 | 7.74 | |

**من خلال الجدول (4) يتضح ما يلي :**

١-اتفق افراد العينة على أن من أسباب الفساد المالي هو ضعف الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي وقد بلغت نسبة الوسط الحسابي (4.39) والانحراف المعياري (0.60) والأهمية النسبية (93.3%).

٢-يرى افراد العينة أن من أسباب التوسع في عملية الفساد المالي الاكتفاء بالتدقيق المحاسبي وعدم النظر فيها وراء الأرقام . حيث بلغ الوسط الحسابي (4.03) والانحراف المعياري (0.85) والاهمية النسبية (78.7%)

٣-يرى افراد العينة أن من ابرز سمات الفساد المالي السرية تباين الوسائل والأساليب التي ينتشر عبرها الفساد وحسب الجدول حيث بلغ الوسط الحسابي (3.75) وانحراف معياري (1.06) واهمية نسبية (72.7%) .

٤-هنالك اختلاف في أنماط الفساد المالي باختلاق الجهات التي تتعامل معه والمجالات التي يمارس فيها . حيث بلغ الوسط الحسابي (4.39) والانحراف المعياري (0.56) والتي شكلت اعلى أهمية نسبية (96.9%) .

٥-يرى افراد العينة أن للفساد المالي آثار اقتصادية تنعكس سلباً على النمو الاقتصادي وعلى مستوى الدخل القومي حيث بلغ الوسط الحسابي (4.39) والانحراف المعياري (0.61) والاهمية النسبية (93.9%) .

٦-للفساد المالي اثار اجتماعية تؤدي إلى أحداث خلل في السلوك والقيم الاجتماعية للموظفين حيث بلغ الوسط الحسابي (4.52) والانحراف المعياري (0.71) واهمية نسبية (87.8%) .

٧-الاثار السياسية للفساد المالي تعمل على اضعاف شرعية الدولة والانكشاف امام القوى الخارجية ، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.52) والانحراف المعياري (0.61) والاهمية النسبية (93.9%) .

٨-ان اعتماد الشفافية والنزاهة في التعاملات المالية ونشر ثقافة المحافظة على المال العام تعتبر من وسائل مكافحة الفساد المالي وبلغ الوسط الحسابي (4.24) والانحراف المعياري (0.80) واهمية نسبية (90.9%)

٩-للمنظمات الدولية والمحلية دور مهم في الحد من ممارسات الفساد المالي والنواحي المتعلقة به حيث بلغ الوسط الحسابي (4) والانحراف المعياري (0.90) والاهمية النسبية (78.7%) .

١٠-تتضمن الاستراتيجيات الفاعلة لمكافحة الفساد المالي بناء إرادة قوية للإدارة السياسية العليا وإصلاح القطاع العام حيث بلغ الوسط الحسابي (4.21) والانحراف المعياري (1.02) والاهمية النسبية (84.8%)

**الخاتمة**

**أولاً- الاستنتاجات:**

١-الفساد المالي ما هو إلا سوء استخدام السلطة نتيجة ضعف الجهاز الرقابي وعدم توحيد المهام الأساسية له والتهاون مع المقصرين والتستر عليهم يسبب تفشي ظاهرة الفساد .

٢-إن استغلال المال العام للمصلحة الشخصية وتفضيلها على المصلحة العامة نتيجة استغلال القانون المالي أو التعليمات المالية أو تجاهلها غالباً ما يكون مرتبطاً بالغش والاحتيال المالي .

٣-إن تحقق التوافق المتكامل بين المؤسسة وموظفيها وبين القطاع الخاص ووجود الشعور الوطني سيحقق حتماً الإصلاح في عملية الفساد المالي والإداري .

٤-هناك العديد من الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف والحد من ممارسات المخالفات المحاسبية ومن ابرزها عدم تغيير السياسات المحاسبية وغيرها من الطرائق الكثيرة .

٥-إن المنظور الأخلاقي للمخالفات المحاسبية هو أساس لا يمكن تجاهله ، حيث يتضح أن هنالك أخلاقيات تحكم المهنة ، وأن وجود مثل تلك الأخلاقيات ستقود إلى الرقي بمهنة المحاسبة ، الأمر الذي سيساهم بالتالي في الحد من ممارسات تلك المخالفات .

٦-إن التحديات التي تواجه اخلاقيات الإدارة ناتجة في التطبيق عن مؤثرات داخلية وأخرى خارجية إذ لا تشكل التحديات الخارجية خطراً كبيراً على الأفراد كالذي تشكله التحديات النابعة من المنظمة نفسها . وإن الفصل بين السياسة والإدارة التي كانت قائمة في الكثير من المنظمات أدت إلى تكريس مبدأ حيادية اخلاق العاملين والتعامل معهم على انهم عناصر قادرة على أن تتخلى

عن معتقداتها ومبادئها والاندماج مع سياسات المنظمة التي يعملون بها بغض النظر عن النتائج الاخلاقية المترتبة على مثل تلك السياسات .

٧-أهمية دور المرجعيات الدينية الدؤوبة في التوعية الشرعية ونشر النصائح والإرشادات فيما يصب في مصلحة النزاهة والشفافية للتخلص من مظاهر الفساد المالي والإداري بين صفوف العاملين في مختلف قطاعات الدولة .

**ثانياً- المقترحات:**

١-ضرورة الدعم القانوني لأساليب الرقابة المالية وأجهزتها ووضع إجراءات تأديبية للحد من ظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة ومنها الفساد المالي .

٢-ضرورة وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لغرض إنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام من خلال تعميق دور الإدارة العليا من خلال تكثيف الجهود لتطويق مشكلة الفساد والسيطرة عليها لغرض المعالجة .

٣-تفعيل عمل هيئات الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومساندة عمل هيئة النزاهة وتطبيق القانون بشكل سليم للقضاء على التجاوزات غير السليمة .

٤-توعية الموظفين عن طريق عقد الاجتماعات بالالتزام بالقيم الاخلاقية والحس الوطني والوظيفي تفعيل دور وسائل المحاسبة والمسائلة فلا رقابة من دون مسائلة كونهما يعنيان بالقدرة على محاسبة مساءلة المسؤولين على اختلاف مستوياتهم الإدارية ثواباً أو عقاباً .

٥-حث مجلس المعايير المحاسبية على :

أ-اتخاذ اجراءات أسرع في معالجة مرونة الممارسات المحاسبية لتلافي تزعزع الثقة بمصداقية القوائم المالية .

ب-وضع معيار للتصرف المهني يفيد في تقييد ممارسات المخالفات المحاسبية .

٦-أهمية ايجاد اتفاق جماعي على معيار للقيم ، وأهمية أمانة ونزاهة وشفافية القيادات العليا ، ونشر التعليم وتوعية الموظفين ، ومحاسبة الموظفين المقصرين ، وتبسيط اجراءات العمل والتخلص من المعوقات الإدارية ، وتقويم ومكافأة الموظف الأمين ، وإعادة النظر بمستويات الرواتب والأجور من فترة لأخرى .

٧-لم يعد مفهوم اخلاقيات الإدارة مفهوماً ذاتياً يتعلق بالفرد ولا يمكن التأثير به بل أصبحت الإدارة اليوم بأمس الحاجة إلى مغادرة هذا المفهوم والنظر لأخلاقيات الإدارة بوصفها أحد مصادر التمويل السلوكي التي ستعود بربح اجتماعي ولا تقل شأناً عن باقي رؤوس أموال المنظمة التي تعتمدها في تحقيق الربحية .

## الهوامش

١-طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية – دوافعها – أساليبها – آثارها ، الدار الجامعية – الاسكندرية ، ٢٠١١ ، خير الله ، داود ، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها ، دراسة منشورة في ( الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ) ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص٢١٣ .

٢-ريتشارد وكلارك ، مارتل وكاثي ، جاك ، نظرية المحاسبة ، دار المريخ للنشر ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٦ ، ص٢٢١.

٣-أمين السيد أحمد ، المراجعة الدولية وعولمة اسواق رأس المال ، الدار الجامعية ، اسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص١١٤.

٤-صبيحة برزان العبيدي، (( دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة )) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨، ص١٦٥.

٥-بسمة قيس شهاب الدين ، تأثير المحاسبة الابداعية على القوائم المالية ودور مراقب الحسابات في الحد منها ، بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد ، ٢٠٠٨، ص١٨٧.

٦-بشري نجم عبد الله ، دور حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي – دراسة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق ، بحث تم إلقاؤه في المؤتمر العلمي السنوي الأول لهيئة النزاهة في العراق ، مقبول للنشر بموجب كتاب الهيئة ذي العدد ت ع /901 في 9/6/2008 ، ص١٠٩.

٧-يحيى محمد ابو طالب، المحاسبة الدولية وفقاً لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦، ص١٥٥ .

٨-أسامة ابراهيم عبد الله، الفساد الإداري والمالي الاشكالية وطرق معالجته ، جمهورية العراق – وزارة الشباب والرياضة – دائرة المفتش العام – قسم الرقابة والتدقيق ، 2011 www.igmoys.com ، ص١٦٦.

٩- أحميد السنوسي بشير مسعود ، مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية – دراسة استكشافية ، ( مصراته : الاكاديمية الليبية فرع مصراته ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2014 م، ص١٠٠ .

١٠-إخلاص عبد علي داوود ، الممارسة الدولية للمحاسب القضائي ومدى إمكانية تطبيقها في تعزيز الاحكام القضائية في البيئة العراقية ( بغداد : الجامعة المستنصرية ، رسالة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير ، 2014 م ) ، ص 29.

## المصادر والمراجع

١-أحميد السنوسي بشير مسعود ، مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية – دراسة استكشافية ، ( مصراته : الاكاديمية الليبية فرع مصراته ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2014 م) .

٢-إخلاص عبد علي داوود ، الممارسة الدولية للمحاسب القضائي ومدى إمكانية تطبيقها في تعزيز الاحكام القضائية في البيئة العراقية ( بغداد : الجامعة المستنصرية ، رسالة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير ، 2014 م ).

٣- أسامة ابراهيم عبد الله، الفساد الإداري والمالي الاشكالية وطرق معالجته ، جمهورية العراق – وزارة الشباب والرياضة – دائرة المفتش العام – قسم الرقابة والتدقيق ، 2011 www.igmoys.com .

٤-أمين السيد أحمد ، المراجعة الدولية وعولمة اسواق رأس المال ، الدار الجامعية ، اسكندرية ، ٢٠٠٥ .

٥-بسمة قيس شهاب الدين ، تأثير المحاسبة الابداعية على القوائم المالية ودور مراقب الحسابات في الحد منها ، بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد ، ٢٠٠٨.

٦-بشري نجم عبد الله ، دور حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي – دراسة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق ، بحث تم إلقاؤه في المؤتمر العلمي السنوي الأول لهيئة النزاهة في العراق ، مقبول للنشر بموجب كتاب الهيئة ذي العدد ت ع /901 في 9/6/2008 .

٧-ريتشارد وكلارك ، مارتل وكاثي ، جاك ، نظرية المحاسبة ، دار المريخ للنشر ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٦ .

٨-صبيحة برزان العبيدي، (( دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة )) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨.

٩-طارق عبد العال حماد، المحاسبة الابتكارية – دوافعها – أساليبها – آثارها ، الدار الجامعية – الاسكندرية ، ٢٠١١ ، خير الله ، داود ، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها ، دراسة منشورة في ( الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ) ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

١٠-يحيى محمد ابو طالب، المحاسبة الدولية وفقاً لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ .

## المصادر الأجنبية

Lamberty C. Sponem S, Corporate Governance and profit . Manipulation A franch – field Study 2005 .

Lyons, D.,Ethics and the ruld of law (Cambridge University pres,. Cambridge-),1984 Accounting

Naser, K, and M. pendlebury , A Note on the use of British Accounting Review-24.1992

Revsine, the Selective Financial Misrepresentation Hypothesis, Accounting-Horizons, December . 1991

Solomon, R.C. Corporate Roles, Personal Virtuws: An Aristotelian,. The – accounting review . Vol. 68 .

Baker C., R," What is the meaning of the public interest, examining the Ideology – of the American public accounting profession" Accounting Auditing 8Accountability Journal, 2005 .

Bhasin Madan, Forensic Accounting: A New paradigm For Niche consulting.- Accounting and Auditing, The Chartered Accounting, 2007.

Crumbley, D fronting Accounting Appearing in the Literature, 2006,- www.edwardspub.com. 8 . Crumbley, Larry, Forensic and Investigative th Edition, USA. Amazon com. 2009 . 4Accounting,

Digabrele, James A: Marianee, Objectivity and Independence the dual roles of- External Auditors and Accountants, Working Paper Montclair state university and Oxford Brookes School of Social Sciences And Low 2013.

Douglas.Z., Forensic Accountants: Hot Old Profession www.odu/instadv/-forensicaccount.htm. Online postin 2003.

Grippo, Frank J., Ibex, J. W, National Public Accountant Journal of Applied – Business Research, I st Quarter, Vol. 24 .